

Distr.: General
18 December 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
البندان ٧٣ (ل) و (ق) من جدول الأعمال
تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح التداول غير
المشروع بالأسلحة الصغيرة وجمعها؛
الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ موجهتان إلى
رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لناميبيا
والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

باسم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية
للجنوب الأفريقي، نحيل إليكم طيه نسخة من الإعلان المشترك بين الولايات المتحدة
والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن الجزاءات والقيود التي تفرضها الأمم المتحدة على
بيع ونقل الأسلحة التقليدية إلى مناطق الصراع في أفريقيا (انظر المرفق)، والذي سيصدر
بصورة علنية يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ونطلب منكم تعميم هذه الوثيقة على
جميع الدول الأعضاء.

(توقيع) مارتن إنديجا
الممثل الدائم لجمهورية ناميبيا
لدى الأمم المتحدة، والرئيس
الحالي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

(توقيع) ريتشارد س. هولبروك
الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية
لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠
الموجهتين إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين
لناميبيا والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

الإعلان المشترك بين الولايات المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
بشأن الجزاءات والقيود التي تفرضها الأمم المتحدة على بيع ونقل الأسلحة
التقليدية إلى مناطق الصراع في أفريقيا

يساور الولايات المتحدة والدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قلق
بالغ إزاء ما يقترن باستمرار نقل الأسلحة التقليدية المشروعة وغير المشروعة إلى مناطق
الصراع في أفريقيا من مخاطر محدقة بالأمن والاستقرار على الصعد الوطني ودون الإقليمي
والإقليمي والدولي. وبالرغم من أن مجلس الأمن بالأمم المتحدة فرض حظر الأسلحة في عدد
من الحالات في أفريقيا، ومن ذلك الحظر المفروض على قوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام
لأنغولا (يونيتا)، في أنغولا فإن آلاف من قطع الأسلحة التقليدية تعادل قيمتها ملايين
الدولارات لا تزال تتدفق إلى كل مناطق الصراع في القارة، بحيث تسهم في إطالة أمد
الصراعات وتشويه وقتل مدنيين أبرياء. وبناء عليه فإننا نحث بقوة جميع الدول، ولا سيما
الدول الموردة للأسلحة، على التعهد فوراً بما يلي:

- توخي الصرامة في التقييد بحالات حظر الأسلحة التي تفرضها الأمم المتحدة
وتطبيقها، وتبادل المعلومات مع لجان الجزاءات التابعة للأمم المتحدة، وفيما بينها
بشأن انتهاكات حالات الحظر من طرف الدول الموردة ودول العبور والدول
المستقبلة؛
- اعتماد تشريعات وطنية، عند الضرورة، لتجريم انتهاك الجزاءات من هذا القبيل
و التي تفرضها الأمم المتحدة؛
- التريث في بيع ونقل الأسلحة التقليدية إلى مناطق الصراع في أفريقيا التي لم يفرض
عليها مجلس الأمن بالأمم المتحدة حظراً للأسلحة؛
- اعتماد وتطبيق تدابير رقابية وطنية مناسبة وتدابير أخرى، عند الاقتضاء، فيما يخص
المخزونات الزائدة، بما في ذلك تدميرها أو تعطيل مفعولها إن أمكن، وتدمير وتعطيل
الأسلحة المصادرة أو التي جمعت في أعقاب توقف الصراع المدني أو الدولي، بغرض
ضمان عدم نقلها إلى مناطق الصراع في أفريقيا؛

- تبادل المعلومات حسب الاقتضاء بشأن التدابير الوطنية المتخذة لتنفيذ الخطوات التي يدعو إليها هذا الإعلان.

وتظل الولايات المتحدة والدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ملتزمة بتعزيز الأمن والسلم الإقليميين في أفريقيا. ونهيب بجميع الدول أن تتعاون وتتضامن لبلوغ هذه الغاية.
